دراسات في حضارة الإسلام

تأليف : هاملتون جب
تحرير : ستانفورد شو
وليم بولك

ترجمة : الدكتور إحسان عباس
الدكتور محمد يوسف نجم
الدكتور محمود زايد



ص.ب ١٠٨٥ - بيروت
تلفون: ٢٢٤٥٠٢-٢٩١٠٢٧

الطبعة الثالثة

نيسان (ابريل) ١٩٧٩

الفصل الثالث

العلاقات العربية البيزنطية زمن الخلافة الأموية

تحتل قصة الحرب بين الاسلام وبيزنطة مكاناً بارزاً يكاد يجيء مستقلا قائماً بذاته في ما ندرسه من كتب تاريخية ومراجع مستمدة من المصادر الاصلية. فلو ان طلبة تاريخ العصور الوسطى رأوا في هذا العنوان: « العلاقات العربية البيزنطية » سجلاً لا يكاد يتعدى أخبار الحروب المتواصلة لكانوا في ذلك معذورين. وهذا السجل على هذا النحو لا يخالف الحقيقة، لأن الحروب عند الثغور استمرت دون انقطاع تقريباً طوال قرون. لكن هل كانت بين الفريقين علاقات من نوع آخر ؟ ليس القول بذلك سهلاً لأنا إذا استثنينا الحروب والعلاقات الناجمة عنها كشئون المهادنات والسفارات، وجدنا ان مصادر القرون الوسطى لا تشير إلى علاقات أخرى إلا اشارات تكاد تعد على الاصابع. غير ان الأمر في هذه الناحية لا يبلغ حد اليأس اذ نستطيع أن نكمل تلك المواد القليلة إذا أمكننا ان نستغل بضع حقائق وتفصيلات أخرى.

وعلينا عند معالجة موضوع من هذا النوع أن نذكر اعتبارين عامين. أولهما: ان كل من تصدى لتقديم صورة جامعة عن احدى المسائل

التاريخية في القرون الوسطى فعليه ان يقوم بجمع كل الشذرات والنبذ المتناثرة وان يسد الثغرات الباقية بالاستنتاج المنطقي ، ذلك ان تواريخ القرون الوسطى مهما تكن حسناتها (وهي كثيرة) يشوبها نقص يكاد يعمها جميعاً ، وهو انها أثناء عرضها للأحداث تضيق مجال نظرتها اليها . فأكثر تلك التواريخ يدور حول بعض نظم الحكم ، كأعمال الخلفاء والاباطرة والسلاطين ، وهذا النوع منها يعنى بالشئون السياسية التي أداها نظام خاص أو بالشئون التاريخية ، ونادراً ما يلتفت إلى أشياء وأمور حدثت في مكان آخر . يعني ان المعيار الذي تهتم بـه تلك التواريخ هو ما يمكن تسميته « بالمستوى الرسمي » أي مستوى الامور التي كانت موضع اهتمام الدوائر الرسمية أو كانت تؤثر فيها ، حتى ولو كانت أموراً بالغة التفاهة وردت من العاصمة . وقلما يرد ذكر لشئون الولايات إلا بمقدار ما تؤثر في مجرى الامور في العاصمة كمحاسبة صاحب خراج جشع في احدى الولايات .

ومما يعوض هـذا النقص بعض تعويض انه بقيت لنا بضعة تواريخ محلية ، أعني تواريخ لولايات أو مدن ، كمصر أو بخارى ، ترى في تاريخ الخلافة أو الدولة قضية مسلمة وتختار ان تتناول شئونها المحلية دون سواها . لكن هذه التواريخ المحلية أشد ضيقاً في النظرة وأكثر تركيزاً على مـا أسميناه « المستوى الرسمي » أو المستوى التقليدي ، فمثلاً ثمـة تاريخ محلي لمصر يمدنا بجل الاخبـار المبكرة عن مغامري الاندلس الذين احتلوا جزيرة كريت عام ٨٢٧ م . لكن هذا الكتاب إنما أورد تلك الاخبار عرضاً ، لأنها تهمه في اظهار ما سببه اولئـك المغامرون من ازعاج لولاة مصر ، حين احتلوا الاسكندرية ، أما كيف قدموا اليها وماذا حلّ بهم بعد أن ارتحلوا إلى كريت فذلك ممـا لا يهم المؤرخ المصري أبداً . ذلك كله يدلنا على قيمة الاعتبار الاول وهو جمع الشذرات المتناثرة وسد الثغرات بقوة الاستنتاج .

فاما الاعتبار الثاني العام فانه يتصل بالاول . وذلك ان كل مجتمعات القرون الوسطى ، ومنها المجتمعات الشرقية ، ضعيفة الترابط فيما بين وحداتها . ونحن نجانب الواقع تماماً إذا افترضنا ان مصالح الفئات المختلفة ومجالات نشاطها في أي مجتمع منها تطابق مصالح الطبقة الحاكمة ومجالات نشاطها ، ومن غير الواقع ان نفترض انها كانت تخضع لنظام الحكم خضوعاً دقيقاً يتعدى حد الاشراف العام . وكان نسيج المجتمع المعقد يتألف من وحدات صغيرة كقطع الفسيفساء تحيا كل وحدة منها حياتها الخاصة ، وتدبر شئونها ، وتذب عن نفسها بمعزل عن الجماعات الأخرى في غالب الامر ، ومن غير ان توجه اهتماماً إلى اعمال الفئات الأخرى وإلى مدى موافقة تلك الاعمال لسياسة الدولة .

وإذن فمشكلتنا الكبرى هي العثور على معلومات تلقي بصيصاً من الضوء على العلاقات العربية البيزنطية ، عدا العلاقة الحربية ، خلال قرن واحد من التاريخ الاسلامي ، وهو القرن الذي شهد وجود الخلافة الأموية في دمشق من عام ٦٦١م إلى عام ٧٥٠م .

أما العلاقات بين العرب والبيزنطيين ، قبل الاسلام ، فانها معروفة جيداً وإن كانت تفاصيلها التامة لم تستخرج حتى اليوم [١] . واما في ظل الاسلام فان العلاقات النظامية أو الرسمية ، ان صحت تسميتها كذلك ، تبدأ بقيام الخلافة الاموية . وقبل ذلك ، كان «الروم» في نظر العرب هم العدو الذي طرده القادة الفاتحون من الشام ومصر ، ثم أخذوا يتعقبونه بحراً ، في قبرص ورودس ، بل قدر لهم أن يقهروه ويهزموه في أول معركة بحرية خاضها الاسطول العربي . ولما قامت الدولة الاموية أخذت الحال تتغير تغيراً دقيقاً . صحيح ان الروم ظلوا يحسبون اعداء ، وان الجيوش والاساطيل الاسلامية اندفعت حتى بلغت أبواب القسطنطينية مرة أولى وثانية وثالثة ، وظلت الدولة فيما بين هذه الحملات الثلاث الهائلة التي كانت ذرى

قصوى ، ماضية في ارسال الصوائف والشواتي سنوياً ولم تكف عن ذلك حتى بعد اخفاق الغزوة الثالثة ، ولكن ذلك كله كان واجباً رسمياً وضرورياً يقوم به الخلفاء امراء المؤمنين ، وهم الذين توجب عليهم طبيعة الخلافة ان لا يكفوا عن جهاد الكفار ، وعليهم ان يسوغوا لدى رعاياهم أحقيتهم بأن يكونوا خلفاء رسول الله بما يقدمون من بلاء في سبيل نشر الدين . هذا إلى ان الجهاد في الوقت ذاته كان يمكنهم من ان يحفظوا على جيوشهم الشامية ما تتمتع به من نظام وسجايا حربية، إذ كانت تلك الجيوش هي عدتهم التي يدخرونها لاخماد الفتن العلنية أو الخفية بين القبائل في الولايات الاخرى .

وعلى هذا جرى الامويون في سياستهم العامة على سياسة أسلافهم . فاعتبروا بيزنطة عدواً لهم ، وهذا هو كل ما في الأمر . غير ان علاقات الامويين بالبيزنطيين لم تكن ، في واقع الامر ، مقصورة على محض عداء قومي أو ديني بأي حال من الاحوال ، بل كانت تخضع لمواقف من الميل والنفور أكثر تعقيداً مما يبدو .

وإذ كانت القوات الشامية ذات أهمية حاسمة في الحفاظ على الدولة الاموية ، فان تبيان أصول الجيش الشامي وطريقة توزيعه ذو أهمية في هذا المقام . كان الجيش الشامي مقسماً في خمسة أجناد : اثنان في جنوب الشام ، واثنان في وسطه وواحد في شماله . وكان أكثر القسمين الجنوبيين يتألف من قبائل من جنوب الجزيرة العربية وغربها . وكان بعض هذه القبائل قد استقر في تلك المواطن قبل زمن طويل من الفتح الاسلامي ، واقام علاقات مع الحكام البيزنطيين ، وكان بعضهم ممن دخل مع الجيوش الاسلامية . أما جندا الوسط فكانا يتألفان كلهما أو جلهما من قبائل قديمة الهجرة والاستقرار التحقت بجيوش الروم قبل الاسلام في حروبهم ضد الفرس ، ومنحت الدولة شيوخ

تلك القبائل ألقاباً بيزنطية وتعرف اولئك الشيوخ منذ زمن بعيد إلى القسطنطينية وحكومتها . واما الجند الشمالي فكان أكثره يتألف من رجال القبائل العربية الشمالية الذين وفدوا أيام الفتح ولم يكن لهم أية علاقة سابقة بالبيزنطيين سوى القتال .

وربط الامويون بينهم وبين جندي الوسط وقبائلهما – قبائل دمشق وحمص – بأوثق الروابط الجغرافية وروابط المصاهرة ، فكانت تلك القبائل أشد ما تكون ولاءً للامويين . ومما يشبه اليقين ان هذه الروابط لعبت دوراً في تعريف الامويين بالنظم البيزنطية السابقة ، لكنا ينبغي ألا نبالغ في هذا الأمر مثلما ينبغي علينا الا نبالغ في تصور ما كان للموظفين الذين خدموا الدولة البيزنطية من اثر حين أصبحوا يعملون في الوظائف الادارية بالشام أيام الامويين . ومع هذا فلا مشاحة في ان الامويين نزعوا نزوعاً متزايداً إلى اقتباس المآثر والعادات البيزنطية وحاولوا التشبه بالاباطرة البيزنطيين . ولا ريب في ان العناية الفائقة التي أبداها الخلفاء في صيانة الطرق ، حتى بلغ بهم الامر ان اقتبسوا شواهد المسافات الرومانية ، لم تكن مستوحاة من عرف أو موروث عربي ، وإذا شاء أحد أن يتبين من أين استمدوا ذلك فليتأمل كيف تحولت اللفظتان اللاتينيتان **Veredus** و **Millia** إلى لفظتي « بريد » و « ميل » ، ثم ان أقدم دينار أمر عبد الملك بسكه كان بيزنطي الطابع ، حتى لقد رسم على احدى صفحتيه صورة الخليفة ، ثم حيل بينه وبين ان تتداوله الايدي وسكّ بدله دينار اسلامي الطابع مراعاة للمشاعر الدينية لدى الرعايا المسلمين . وظلت الحفلات خاضعة للعرف العربي والاسلامي مراعاة لتقاليد الرعية أيضاً ، ولكنها كانت تنتحل شيئاً من الاساليب البيزنطية في بطء وأناة ، اما نظام الخراج فقد ظل في الولايات التي كانت تتبع الدولة البيزنطية بيزنطياً في معالمه ، وذلك أمر متعارف مشهور .

ولم يقتصر الامر على تعديل في الاساليب والطرائق العربية أو على اقتباس أساليب وطرائق بيزنطية على نحو ظاهري علني ، فقد دل البحث على ان الخلفاء اتبعوا اسلوباً شديد الخفاء في تقليد الطرائق البيزنطية حين حددوا المعايير الفقهية بما يصدرون من مراسيم ادارية . وتفسير هذا ان القانون الاسلامي في القرن الاول من تاريخه كان ما يزال حديث النشأة ، ولذلك فتح باباً واسعاً لاصدار الاوامر في مسائل دقيقة . ولم يبق شيء من المراسيم الاموية في شكلها الاصلي إلا ان آثارها انكشفت ايجابياً في عدد من أحكام المذاهب الفقهية التي تكوّنت من بعد ، وانكشفت سلبياً في المعارضة الصريحة التي أعلنتها هذه المذاهب ضد الاحكام الاموية وضد مبدأ تحديد القانون باصدار مراسيم أياً كان حالها (٢) .

على ان أبرز ما خلّفه التراث البيزنطي من تأثير يتجلى من نهج الامويين في تشييد المساجد الكبرى . ولا مجال للشك في انهم استوحوا هذا النهج من بيزنطة . وإذا عرفنا ان الخلفاء العباسيين في بغداد لم يتبعوا هذه السياسة في ولاياتهم الرئيسية وان وسعوا حقاً مسجدي مكة والمدينة ، أدركنا على نحو قاطع من أين استمد الامويون هذا الاثر . ولكن بعد زمان طويل ظهر عدد من المؤرخين لا يعطفون على الامويين وهم يستندون أيضاً في أخبارهم على الروايات العراقية ، فلم تكن لهم معرفة بالمثال البيزنطي ، فتوهم هؤلاء ان الامويين حين عمدوا إلى تشييد المساجد الكبرى إنما كانوا يحاولون ان يحولوا أنظار المسلمين عن مكة والمدينة إلى القدس والشام . وليست هذه سوى فكرة خيالية وإن كان المؤرخون الغربيون لا يزالون يرددونها ، ومما يدل على كذبها وسخافة نسجها ، ان مسجد المدينة نفسه كان أحد المساجد الثلاثة الكبرى التي شيّدها الامويون أو أعادوا بناءها (٣) . وقد بقي صدى الرواية الشامية عند المقدسي أحد الجغرافيين الشاميين في القرن

العاشر ، وهو صدى صحيح وان كان متأخراً في الزمن . فيورد المقدسي رواية محلية تذهب إلى أن ما دفع عبد الملك والوليد إلى بناء قبّة الصخرة والمسجد الاموي في دمشق هو خوفهما على المسلمين ان تردهم عن دينهم روعة كنيسة القيامة والمباني المسيحية الاخرى في الشام[٤] . ومن الممكن ان تمثل هذه الرواية شعور المسلمين بالقدس ازاء فخامة الكنيسة بصورة محدودة جداً ، لكن لعلها تحمل أيضاً آثاراً من الدوافع الحقيقية لدى الامويين : ولم تكن تلك الدوافع مجرد منافسة للمباني والمنشآت المسيحية في الشام ، محاولة منهم أن يضاهوا أو يبذوا المثال البيزنطي في العمارة ، وذلك أمر يتبين واضحاً جلياً من قيامهم باصلاح مسجد الرسول بالمدينة . والقول بأن ذلك هو دافعهم الاكبر يزداد ثبوتاً من حادثة معينة تتصل ببناء مسجدين من المساجد الثلاثة — إن لم نقل الثلاثة جميعاً — ومعظم ما تبقى من هذا الفصل سيدور حول تلك الحادثة .

بنى عبد الملك بن مروان قبة الصخرة عام ٦٩٠ م . وبنى ابنه الوليد مسجدَي دمشق والمدينة (والمسجد الاقصى في القدس) بين عامي ٧٠٥ م و ٧١٢ م . فاما الحادثة التي نعنيها فهي الرواية التي ترد في المصادر الاسلامية المتأخرة ومنها ان الخليفة بعث يستعين بامبراطور الروم على زخرفة مسجد الرسول في المدينة والمسجد الكبير في دمشق فأجابه الامبراطور إلى ما طلب . ومن شاء مناقشة هذه الرواية كان عليه أن يدخل في تفصيلات معقدة بعض الشيء ، وذلك لأن إعادة النظر في المصادر دفعت كاتب هذه السطور إلى مخالفة بعض الحجج التي يوردها ثلاثة من الثقات الباحثين القريبي العهد ، وهم الاستاذ ك. أ. س. كْرِزْوِل ، والانسة مرجريت فان بِرْشِم ، والمؤرخ الفرنسي المتوفّى جان سوفاجيه .

وهذه هي الرواية التي دار جميع البحث حولها وهي واردة في تاريخ

المؤرخ الكبير ، الطبري (المتوفى عام ٩٢٣ م) :

« قال محمد » وحدثني موسى بن ابي بكر عن صالح بن كيسان قال : ابتدأنا بهدم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفر من سنة ٨٨ وبعث الوليد إلى صاحب الروم يعلمه انه أمر بهدم مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يعينه فيه ، فبعث اليه بمائة الف مثقال ذهب ، وبعث اليه بمائة عامل ، وبعث اليه من الفسيفساء بأربعين حملاً وأمر ان يتتبع الفسيفساء في المدائن التي خربت فبعث بها إلى الوليد ، فبعث بذلك الوليد إلى عمر بن عبد العزيز (واليه على المدينة) »(٥) .

اضف إلى ذلك ان المقدسي الذي استشهدنا به آنفاً يقول في مسجد دمشق : « سوى ما أهدى اليه ملك الروم من الآلات والفسيفساء »(٦) . ولا حاجة بنا إلى الاخذ بما جدّ على الرواية في المصادر المتأخرة التي كانت تضيف اليها تفاصيل من صنع الخيال كتهديد الوليد للامبراطور إن هو رفض أن يلبي طلبه بغزو ولاياته الشرقية (أو مثل قوله : فان أنت لم تفعل غزوتك بالجيوش وخربت الكنائس في بلدي ، وكنيسة بيت المقدس وكنيسة الرها وسائر آثار الروم)* . ولا ترد فيما لدينا من مصادر رواية شبيهة بالرواية السابقة عند الكلام على تشييد قبة الصخرة في القدس . وعدم وجود مثلها أمر هام في حد ذاته لأنه يشير إلى ان الروايتين المقتبستين دقيقتان ومستقلتان ولا تستندان إلى ما يمكن تسميته « الفرض العام » .

* تاريخ ابن عساكر ٢ : ٢٦ (تحقيق الدكتور صلاح المنجد ، ط. دمشق) .
— المترجم —

وتحاول الآنسة فان بيرشيم ان تكذب رواية الطبري السالفة[٧] فيما هي تعالج ذلك الوصف الشامل المحيط الذي قام به كرزول للعمارة في عهد الامويين . فتذكر أولاً ان الرواية لا ترد في المؤلف التاريخي الذي وضعه البلاذري قبل الطبري ، ثم تشكك في ان يكون الطبري صادقاً تماماً ، وتضيف قائلة : « ثم ان الطبري كان فارسياً عاش (بفارس أو بالعراق) في عصر ازدهرت فيه الاساطير حول الخلفاء الاول العظام وذيلت بالزخارف والتنميقات » . وهذا القول ، مع احترامنا البالغ ، بعيد عن الصواب . فالطبري ، أولاً ، غير مسئول الا عن ايراد الرواية . وهو في تاريخه كله ينقل مما يعده أكبر المراجع وثوقاً ، ولم يتطرق أي شك إلى صدقه في النقل والاقتباس . فاذا كان هناك أي نقد فانما يوجه إلى الرواية ذاتها وإلى مراجعها .

ويتضح لنا من منقولات أخرى ان الطبري حين يقول « قال محمد » فانما يعني محمد بن عمر الواقدي الذي توفي سنة ٨٢٣ م ، وهو حقاً من أعلام التاريخ العربي ، وأول من التزم منهجاً منظماً في جمعه لمواد التاريخ الاسلامي الاول . ومما يؤكد ان هذه الرواية منقولة عن الواقدي تلك الاشارات المختصرة اليها فيما تبقى من مؤلفات أخرى وضعت قبل عهد الطبري[٨] ، وان لم يوردها البلاذري (الذي اعتمد كثيراً على الواقدي) في تاريخه المجمل الوجيز . وعلينا أن نلحظ ان البلاذري لا يخصص في تاريخه لاعادة البناء سوى خمسة أسطر . وقد ذكر سوفاجيه ان الطبري اختار اربع روايات عدها « ذات قيمة فذة » عندما كان ينقل من وثائق عديدة لديه متصلة بالحادثة . ومما يستلفت النظر ان الروايات الاربع مستمدة من الواقدي ، وانها كلها تسند إلى شهود عيان ، (وفي كل سنة منها حلقة متوسطة تختلف من رواية لأخرى) وان اثنتين من تلك الروايات (احداهما الرواية التي اوردناها)

منقولتان عن صالح بن كيسان الذي وكل فعلاً بالاشراف على اعمال الهدم والبناء . فاذا شاء أحد أن ينقض هذه الرواية أو يجرحها فلا بد له من ان يورد حججاً بالغة القوة ، وهذا أمر صعب في الحقيقة إلا إذا هدمنا جميع الاسس التي يقوم عليها التاريخ الاسلامي المبكر . ولا تحاول سوفاجيه نفسه ، كما سنرى بعد قليل ، انكار الرواية أو نقضها ، ولكنه يحاول أن يغير من تفسيرها فقط .

ولنعد إلى الآنسة فان برشم ؛ فبعد تحليل يغلب عليه الاضطراب لهذا النص وغيره اضطرت ان تسلم ازاء عبارة المقدسي — التي تفيد ان الامبراطور بعث بأدوات وفسيفساء لبناء مسجد دمشق — بأن النصوص «غير مقنعة تماماً» فيما يتصل بموضوع المعونة البيزنطية . ولذا تلجأ إلى الحجة الاخيرة وهي ان «الاوضاع السياسية في عهدي عبد الملك والوليد فلما كانت تلائم قيام العلاقات الودية بين بلاطي بيزنطة ودمشق» . ثم تلقي الكاتبة بآخر سهم لديها فتقول : «ألم يشعر حاكم ذو غيرة وطنية كالوليد بشيء من النفور يمنعه من ان يسأل مكرمة من القسطنطينية؟» (ص ١٦٣ — ١٦٤) .

قد ننحي هذه الحجج الاخيرة — مؤقتاً — ملاحظين ان الموقف الذهني الذي تفترضه ، عصري محدث لا يمكن تطبيقه على أي فترة من فترات تاريخ العصور الوسطى دون أن يتغير جانب كبير منه . ونوجز فنقول : ان حجج الآنسة فان برشم غير مقنعة أبداً إذا نظرنا اليها من الزاوية التاريخية . فاذا تناولت الشواهد الاثرية المستمدة من المباني نفسها وقالت ان زخارف الفسيفساء تكاد تكون كلها شامية الصنع ، فمن المستحيل على امرئ غير مختص بعلم الآثار ان يثير الشك حول استنتاجاتها ، وان كانت تضيف بصراحة قائلة «دون أن ننكر امكان قدوم أحد المَهَرة ، بل عدة مَهَرة ، بصنعة الفسيفساء من القسطنطينية» .

على ان ما هو أدعى إلى الدهشة بكثير ان نجد مؤرخاً دقيقاً مثل جان سوفاجيه يقبل جميع استنتاجات الآنسة برْشم . بل انه في الحقيقة يتجاوز حد القبول فينكر اشتراك صناع من القسطنطينية في البناء ويرى في هذا الخبر « رواية ذات طابع اسطوري »[٩] . ومن المؤكد انه لا يستطيع ان ينحي الرواية التي أوردها الطبري على لسان البلاذري عن صالح بن كيسان باستخفاف كما تفعل الآنسة برشم ، فقد سبق له أن وصفها بأنها « ذات قيمة فذة » . ولو فعل ذلك لأوقع نفسه في ورطة ، لكنه يخرج من المأزق خروجاً بارعاً حين يعمد إلى إعادة تفسير الرواية . فيقول لعل الفسيفساء في مسجدي دمشق والقدس كانت من صنع نصارى الشام ، وإذا كان الأمر كذلك اهتدينا إلى أصل الرواية التي تجعل الامبراطور البيزنطي يمد يد العون في تشييد المباني الاموية : « فكلمةروم العربية اطلقت — دون تمييز دقيق — على البيزنطيين وعلى النصارى أتباع المذهب الملكاني اليوناني (أي الارثوذكس) الذين يقطنون دار الاسلام ومن ثم أسيء فهم المقصود منها في الاخبار التارخية المتعلقة باقامة المباني » . ويشرح سوفاجيه في أحد هوامشه ان « صاحب الروم » لفظة تدل على الامبراطور البيزنطي أو على « الرئيس (الدنيوي أو الديني) للارثوذكس الملكانيين » . ويضيف إلى هذا قوله بأن اساءة الفهم للرواية الاصلية المتعلقة ببناء مسجد المدينة « نتجت عفواً دون ريب ، ويصح ان نرى فيها ما يكاد يكون تغيراً مقصوداً للمعنى الحقيقي ناشئاً عن اعتبارات سياسية تالية » . ويرد هذه الاعتبارات إلى ان الفئات المتدينة أو المعارضة للامويين حاولت ان تحط من شأن الامويين وذلك بأن تظهر للناس ان غرض الوليد من إعادة البناء « رغم انه عمل يستحق الثناء في حد ذاته ، فانه بادرة مذمومة لأنه أدى إلى أن يسند أمر بناء مسجد النبي نفسه إلى كفّار من رعايا ملك عدو للاسلام » .

وهذه الحجة الاخيرة أدعى إلى اثارة الدهشة لصدورها عن مثل هذا الحجة ، إذ ان كل الادلة والنقول التي يؤيد بها نظريته تكاد تقتصر على ايراد روايات دينية معينة تنكر تزيين الجوامع **بوجه عام** . ولو أدى عمل الوليد إلى انتشار السخط والاستنكار أو إلى انتحاله وتكلفه فحسب لوجدنا التعبير عنه مستعلناً صريحاً ، ولم نكن بحاجة إلى التفتيش عن مواضع الغمز الخفي للامويين . ومن الواضح ان نغمة الروايات المبسوطة المتأخرة تنطوي بالأحرى على الفخر بأن الامبراطور كان — على نحو ما — مضطراً لتقديم هذه المساعدة ، لناس من غير دينه . وقد يعني « صاحب الروم » في بعض النصوص « رئيس جماعة الملكانيين الارثوذكس » ، ولكن يستحسن ممن يقول بهذا القول ان يأتي بأمثلة أخرى تدل على استعمال هذا المصطلح على هذا النحو وفي مثل هذه القرينة . اذن فمن الواضح ان الجهود التي بذلت لتكذيب رواية الواقدي أو إعادة تفسيرها تبوء ، على أي الاعتبارات أخذتها ، بالوهن والاخفاق . وغاية ما يمكن التسليم به (وهو أمر مسلم به) ان الارقام قد تكون تضخمت بعض الشيء حتى قبل أن يتجاوز سند الرواية راويتين .

بيد ان أشد نواحي هذا البحث اثارة للدهشة هو ان اعظم الشواهد جميعاً قد لقي من الباحثين اغفالاً واهمالاً . ففي عام ٨١٤ م ألّف عالم من علماء المدينة اسمه ابن زبالة « تاريخ المدينة » وهو كتاب لم يصل الينا منه إلاّ ما نقل في المصادر المتأخرة . ومن المناسب لسياق هذا البحث ان نورد ما يقوله سوفاجيه عن تاريخ ابن زبالة ؛ يقول : « لهذا الكتاب أهمية بالغة في نظرنا . وتعتمد أهميته (١) على شخص مؤلفه ، فهو تلميذ فقيه المدينة مالك بن أنس ... وكان حين ألّف كتابه في وضع يتيح له ان يجمع الروايات المحلية عن التاريخ القديم للمسجد وهو ملم بالمكان واقع في خير الظروف الملائمة لنقل الرواية ونقدها .

(٢)على زمن تأليفه . وهذا يؤكد لنا انه كان في استطاعة المؤلف تقييد أقوال المعاصرين دون حاجة إلى ذكر عدد كبير من الرواة في سلاسل السند ، لأنه كتبه بعد قرن واحد من تنفيذ أوامر الوليد ببناء المسجد . وطبقاً لما وصل اليه علمنا نقول بأن كتاب ابن زبالة يظل أفضل مرجع نستأنس به حين نريد ان نتحدث عن إعادة بناء المسجد الأموي »[١٠].

وقد كتب السمهودي (المتوفى عام ١٥٠٦ م) ــ كتاباً نادر المثال في غزارة العلم والشمول ــ سماه « وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى »[١١] . وحفظ فيه مقتطفات من تاريخ ابن زبالة منها العبارة التالية ، وليست هي رواية آحاد وإنما هي رواية أخذت بالتواتر عن ثقات عدول :

> « قالوا[١٢] : وكتب الوليد بن عبد الملك إلى ملك الروم (تأمل) : انا نريد ان نعمر مسجد نبينا الاعظم فأعنّا فيه بعمال وفسيفساء . فأرسل اليه بالفسيفساء وبضعة وعشرين عاملاً ــ وقال بعضهم بعشرة عمال ــ وقال : قد بعثت اليك بعشرة يعدلون مائة . وأرسل أيضاً ثمانين ألف دينار عوناً لهم »[١٣] * .

ويبدو في ضوء هذه الرواية التي تكمل ما أوردناه من روايات انه لا يبقى أي مجال للشك بأن الامبراطور البيزنطي أمد المسلمين ببعض العمال وبالفسيفساء لمسجدَي المدينة ودمشق ، وانه بعث كذلك نقوداً أو ذهباً لبناء مسجد المدينة على الاقل[١٤] .

ومع هذا فان مشاركة الامبراطور تثير بضعة أسئلة حول المشاركة

* انظر كذلك كتاب الدرة الثمينة لابن النجار ص : ٣٧٢ (ط . ملحقـاً على الجزء الثاني من شفاء الغرام باخبار البلد الحرام ـ القاهرة ١٩٥٦) . ــ المترجم ــ

نفسها وحول مضاعفاتها . كيف تأتى للامويين الذين كانوا في حرب تكاد تكون متصلة مع الروم ان يتقدموا بهذا الطلب مرتين على الاقل وان يلبى طلبهم كل مرة ؟ (ولو انك رجعت إلى تاريخ الطبري لوجدته يورد بعد الرواية التي تتعلق بهذه المساعدة خبراً عن عدد من انتصارات الجيوش العربية في الاناضول) . بل لنسأل أولاً كيف بعثوا بالطلبين ؟ ها هنا على وجه الدقة تتجلى نقائص التواريخ – بعبارتها الموجزة «قال» – فقد الفت التواريخ بعد ذلك بأكثر من قرن في العراق واعتمدت في الاكثر على الاخبار العراقية . وإذا استثنيت اعمال الخلفاء الرسمية وجدتها لا تمدنا إطلاقاً بأية أخبار عن الشام في العهد الاموي . لذلك فان تاريخ القرن الذي شهد دمشق عاصمة دولة تمتد من أواسط آسيا حتى اسبانيا لا يعرف منه شيء سوى نتف وشذرات يمكن جمعها من الحفريات ، ومواد مبعثرة تستمد من مصادر أخرى .

ولما فقدنا المعلومات الضرورية عن الاحوال الداخلية في الشام ساد الظن بيننا بأن فتح العرب لها كان عاملاً في توقف علاقاتها التجارية السابقة مع الاقطار البيزنطية توقفاً تاماً . لا ريب في ان تلك العلاقات انكمشت انكماشاً شديداً ، ولكن من نسبة الشيء إلى غير زمنه ان نسبغ على حياة القرون الوسطى ظواهر من طبيعة العلاقات السياسية الحديثة . ذلك ان حالة الحرب الرسمية لم تكن تستدعي بالضرورة توقف جميع العلاقات التجارية أو المجاملات . ولدينا شاهد يقيني ، ذكره ابن جبير في رحلته ، على اتصال تجاري مزدهر كان يقوم بين المدن الاسلامية في الشام وميناءي الصليبيين في صور وعكا خلال الحروب الصليبية (١٥) ، وهو اتصال لم يكد يتأثر اطلاقاً بالاعمال العسكرية الناشبة حينئذ بين الامراء المتنازعين وجيوشهم .

على اننا ندين للمصادفة السعيدة إذ لا نضطر إلى التخمين المحض فيما

يختص باستمرار قدر معين من التبادل التجاري بين بيزنطة والشام ومصر في العهد الاموي . فالمراجع العربية لا تزال تحتفظ بعدة اشارات مقتضبة إلى هذا التبادل :

١ ـ حوالي عام ٨٤٠ صنف ابو عبيد القاسم بن سلام مجموعة كبيرة قيمة من الروايات عن التنظيمات المالية في الدولة الاسلامية ، تحفظ لنا ، على عكس الحال في المؤلفات العراقية التي تفضله في الموضوع ، عدداً من الروايات الشامية . فهو حين يتطرق إلى موضوع الضريبة المفروضة على تجار الثغور أو أهل الحرب يذكر في هذا الأمر سنة سنها عمر بن الخطاب (٦٣٤ـ٦٤٤) ويجوز لنا ان نشك في صحة ذلك بناءً على ان المسلمين نسبوا جميع القواعد التي تقررت بعد وفاة الرسول إلى عمر . يقول ابو عبيد وكان مذهب عمر فيما وضع من ذلك انه كان يأخذ من المسلمين الزكاة (بنسبة اثنين ونصف بالمئة) ومن أهل الذمة خمسة بالمئة ويأخذ العُشر على تجارة أهل الحرب وانه انما فرض عليهم العُشر « لأنهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله إذا قدموا بلادهم » . وبعد هذا ببضعة سطور يحدد من هم التجار أهل الحرب على نحو لا يقبل اللبس ، فيقول : « الروم ، كانوا يقدمون إلى الشام »[١٦] .

٢ ـ وأصدر عمر بن عبد العزيز (٧١٧ ـ ٧٢٠) امراً إلى العمال قضى فيه ألا توضع العراقيل في سبيل من يتاجرون بحراً * . وهذا شيء

---

* يشير المؤلف هنا إلى ما أورده ابن عبد الحكم في كتابه « سيرة عمر بن عبد العزيز » ، وهذا نص ما جاء هنالك : « واما البحر فانا نرى سبيله سبيل البر ، قال الله سبحانه (الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله) فاذن فيه ان يتجر فيه من يشاء ، وأرى ان لا نحول بين أحد من الناس وبينه ، فان البر والبحر لله جميعاً سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله ، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم » . (سيرة عمر : ٨٢ ، الطبعة الثانية ـ القاهرة) . وهذا النص كما يرى القارئ يشير إلى حكم عام ، ولعله لا يتحمل شيئاً من الاستنتاج الذي يريده المؤلف . ـ المترجم ـ

محير لأنه ليست هناك على ما يظهر اخبار عن عراقيل اقامها الولاة العرب في وجه التجارة بحراً في القرن الاول من تاريخ الاسلام . بل الواقع ان البصرة كانت قد أقامت تجارة بحرية مزدهرة في الخليج الفارسي . وأشد التفاسير احتمالاً ، وان كنا نقر أنه تفسير استدلالي ، ان هذا الخبر لا بد وانه يشير كذلك إلى الشام وإلى التجارة بين الموانئ الشامية والاقطار البيزنطية . ولدينا شواهد ضئيلة جداً غير مباشرة في الاغلب عن أمكنة مثل انطاكية واللاذقية وهي تدل على ان هذه الاماكن بقيت فيما يبدو مزدهرة بعد الفتح العربي ، وكان من الصعب أن تكون كذلك لولا التجارة [١٧] .

٣ – ووردت العبارة التالية في الروايات العربية عن قيام عبد الملك بسك الدنانير : « كانت القراطيس تدخل بلاد الروم من أرض العرب وتأتي من قبلهم الدنانير » [١٨] .

٤ – على ان العبارة الرابعة أكثر دلالة من سابقتها وتفتح نافذة على موضوع هذا البحث . فهناك تاريخ لمصر كتبه في القرن التاسع ابن عبد الحكم (وهو المؤلف الذي ذكر أمر عمر بن عبد العزيز في كتاب له آخر) . وعندما يتحدث عن خطط العرب في الفسطاط يتناول بشيء من الاسهاب نزاعاً دار حول امتلاك بيت يدعى « دار الفلفل » [١٩] وهذا النزاع هو بالطبع موضع اهتمامه الرئيسي ، ولكنه يقول في ملاحظة عابرة : « وإنما سميت « دار الفلفل » لأن اسامة بن زيد التنوخي إذ كان والياً على خراج مصر ابتاع من موسى بن وردان فلفلاً بعشرين الف دينار ، كان كتب فيه للوليد بن عبد الملك ، اراد ان يهديه إلى صاحب الروم فخزنه فيها » .

ولا ريب في ان تعبير « صاحب الروم » في هذه الجملة يشير دون حاجة لتأويل إلى امبراطور بيزنطة . كما ان هذه الملاحظة تمدنا فيما يبدو

بمفتاح لكل ما جرى في ذلك الصدد . إذ انها ، على هذا الوجه ، افهمتنا ان الوليد لم يكن بحاجة إلى أن يقوم بتهديد الامبراطور بالويل والثبور ولا كان يخشى أن يضحي بمشاعره الوطنية التي زعمتها الآنسة برشم (أياً كان معنى هذه المشاعر) في سبيل نيل مكرمة من البيزنطيين . وإذا كانت هذه الهدية قد قدمت مرة فلا داعي لأن تكون بيضة الديك؛ لقد وصلتنا هذه الرواية القيمة وهي كفيلة بأن تبين لنا ان استمرار العلاقات التجارية جعل تبادل المجاملات بين البلاطين أمراً ممكناً حتى حين كانت الدولتان في حرب وخصام .

ولنعد أخيراً إلى المسائل العامة : لقد ذهب بعضهم أحياناً إلى القول بأن دولة الامويين كانت من عدة وجوه «وريثة» خلفت الامبراطورية الرومانية الشرقية رغم ما بين الدولتين من تضارب عقائدي في ميدان الدين . ولكن المرء قد يرى ان الاباطرة في البلاط البيزنطي كانوا يزعمون لأنفسهم من الناحية الرسمية ان الخلفاء ليسوا سوى جماعة أخرى من البرابرة الغزاة ، انتزعوا بعض ولايات الامبراطورية وتناسوا انهم في حقيقتهم امراء تابعون لبيزنطة . ولهذا غضب جستنيان الثاني عندما سكّ عبد الملك الدنانير إذ عدّه مفتئتاً بذلك على امتيازات الامبراطور . غير ان الخلافة الاموية كانت في موقفها من الامبراطورية البيزنطية شيئاً أكثر بكثير من مجرد دولة وارثة تابعة . فان وجهي سياستها ، وهما الهجوم العسكري والتكيف الاداري ، يشيران بجلاء إلى المطمح الحقيقي الذي كان يساور خلفاء القرن الاول ، وهو مطمح لم يكن يرضى بشيء دون فتح القسطنطينية وجعلها مركزاً للاسرة الحاكمة . فاذا نظرنا إلى الامور التي حاكوا بها الادارة البيزنطية ، أو التي نقلوها بعد التعديل ، من هذه الزاوية وجدناها تتخذ طابعاً مبايناً ، فذلك كله لم يكن ولاء يبديه امراء غفل سذج نحو مآثر اسلاف لهم ، بل محاولة عامدة منهم غايتها دراسة الحيثيات واعداد أنفسهم

للسيطرة على مقدرات الامبراطورية .

لكن بعد المصاب (او النصر) الذي حل عام ٧١٨ م تحولت سياسة الخلفاء الامويين جملة تحولاً حاسماً عن المأثور البيزنطي واتجهت في الحقيقة إلى الشرق . ويتجلى هذا التغير الذي لم يدركه دارسو تاريخ العرب حتى اليوم إدراكاً تاماً في حكم الخليفة هشام (٧٢٥–٧٣٤) اخي الخليفتين الوليد وسليمان ؛ والثاني منهما هو الذي أرسل الحملة الاخيرة المشؤومة إلى القسطنطينية . غير انه يمكن رؤية اولى الدلالات بعد اخفاق الحملة مباشرة وذلك في سياسة الاصلاح الاسلامية التي نهجها ابن عمهما الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز .

ومن المغري ان نربط هذا التحوّل بخيبة الامل التي قضت على آمال الخلفاء الامويين واحلامهم ، وان نرى فيه نوعاً من التعويض الذي يصفه فرويد — أي نبذاً متعمداً للمأثور البيزنطي جرّه السخط والغضب ، وبحثاً عن بديل أشد طواعية وأكثر جاذبية . غير انه تجاوز حد التعويض بكل تأكيد . فبعد قرن من قيام الدولة العربية في غربي آسيا أخذ البناء الكلي للدولة يتوطد ، وأخذت تبرز أهمية الولايات التي تكون الدولة . وكانت الشام في نطاق توازن القوى لا تزال تتمتع بالتفوق العسكري ، لكن هذا التفوق أخذ يتزعزع حين وضع الخلفاء حاميات شامية في العراق أولاً ثم في سائر الولايات واحدة بعد أخرى لتكفل خضوعها للدولة . اما من الناحية الفكرية (أو الايديولوجية كما نقول اليوم) فان العراق كان قد أصبح مركز الثقافة والفكر الاسلاميين وأصبح ما يؤثر في عرب العراق من عوامل الحكم وتقاليده غير بيزنطي بل أصبح فارسياً معادياً لبيزنطة . وكان الخليفة هشام أول من أدرك ما يعنيه تزايد شأن العراق والشرق ، وأول من تعمد الابتعاد عن مطامح أسلافه في تنظيم الدولة العربية على أسس بيزنطية . وتبدو سياستا هشام ، المالية والادارية ، بناء على ما نستطيع استخلاصه من الشواهد

المباشرة وغير المباشرة ، موجهتين توجيهاً مستمراً نحو جعل الدولة العربية وريثة للمأثور الشرقي وخليفة للامبراطورية الفارسية الساسانية . وهو الذي بدأ بنقل المركز الاداري تدريجاً إلى الشرق ، حين اتخذ الرصافة مقراً له ، وجرى مروان بن محمد على آثاره فكانت حران عاصمته ، وأخيراً ثبت مركز الخلافة في بغداد يوم بنيت في ظل الخلافة العباسية .

التعليقات

(١) تضم الابحاث الحديثة : A. A. Vasiliev, «Notes on some Episodes concerning the Relations between the Arabs and the Byzantine Empire from the fourth to the sixth Century,» **Dumbarton Oaks Papers, 9-10** (Cambridge, Mass., 1955-56), 306-316

I. Kawar, «The Arabs in the Peace Treaty of A. D. 561» in **Arabica,** III, fasc. 2 (Leyden, 1956), 181-213.

راجع أيضاً بشأن العلاقات العربية البيزنطية المتأخرة .

M. Canard, «Quelques 'à-côté' de l'histoire des relations entre Byzance et les Arabes» in **Studi Orientalistici in onore di G. Levi della Vida,** I (Rome, 1956), 98-119.

(٢) راجع J. Schacht, **The Origins of Muhammadan Jurisprudence** (Oxford, 1950).

(٣) يقال بأن الوليد زين الكعبة أيضاً بالفسيفساء .

(٤) **Bibl. Geographorum Arabicorum, III, 159.**

راجع أيضاً : E. Lambert, «Les Origines de la Mosquée et l'architecture religieuse des Omeiyades» in **Studia Islamica,** VI (Paris, 1956), esp. 16.

(٥) المجلد الثاني ، ١١٩٤ . ويروي مرة أخرى عن موسى بن ابي بكر اللذي يروي عن صالح ابن كيسان رواية عن زيارة قام بها الخليفة الوليد لتفقد مسجد المدينة في ٩٣ هـ : المجلد الثاني ، ١٢٣٢ — ٣٣ .

(٦) B. G. A., III, 158.

(٧) K. A. C. Creswell, **Early Muslim Architecture,** I (Oxford, 1932), 156 - 157.

(٨) J. Sauvaget, La Mosquée Omeyyade de Médina (Paris, 1947) 10-11.

(٩) المصدر السابق : ١١١ — ١١٢ .
(١٠) المصدر السابق : ٢٦ .
(١١) راجع ملاحظات سوفاجيه في المصدر ذاته : ٢٧ — ٢٨ .
(١٢) السمهودي ، وفاء الوفا (القاهرة، ١٣٣٦هـ) ٣٦٧ (وتجد سلسلة السند التي تضم ما لا يقل عن سبعة مصادر في ص ٣٦٤ من الكتاب) . وأنا مدين بهذه الاشارة وبالاشارة إلى ابن عبد الحكم للدكتور صالح أحمد العلي .
(١٣) يتلو هذا الاقتباس عدة أخبار جمعها السمهودي من مراجع أخرى . وتضم هذه أرقاماً مختلفة عن عدد العمال ، وتخص بالذكر الشاميين والاقباط منهم. ويضيف خبر منها ان الامبراطور بعث كذلك بسلاسل لقناديل المسجد .
(١٤) لفت م. جون باركر نظري إلى قصة ثيوفانيس (A. M. 6183, ed. de Boor, p. 365). التي تقول ان عبد الملك إذ رغب في بناء « مسجد في مكة » كان على وشك أن يأخذ الأعمدة لبنائه من كنيسة بالقدس ، إلا أنه عدل عن ذلك بتأثير النصارى المحليين الذين أخبروه ان باستطاعتهم اقناع جستنيان الثاني بارسال أعمدة أخرى « وتم هذا » ، ويبدو ان ليس هناك في المراجع العربية ما يؤيد هذه القصة .
(١٥) ابن جبير (رايت — دي غوية) ، ٢٩٨ . ترجمة ر. ج. س. برودهرست (لندن ، ١٩٥٢) ، ٣١٣ .
(١٦) ابو عبيد بن سلام ، كتاب الاموال (القاهرة دون تاريخ) الفقرتان ١٦٥١ ، ١٦٥٥ .
(١٧) راجع، **H. A. R. Gibb, «The Fiscal Rescript of Umar II» in Arabica, II, fasc. 1 (Leiden, 1955), 6, 11.**
(١٨) ابن قتيبة ، عيون الاخبار ، الجزء الاول ، (القاهرة ، ١٩٢٥) ، ١٩٨ . قارن به :
J. Walker, Catalogue of the Muhammadan Coins in the British Museum, Arab -Byzantine and Post-Reform Umaiyad Coins (London, 1956), liv: «An exchange of letters between the emperor and caliph led to a breach of diplomatic and trade relations».
(١٩) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، نشره س. س. توري (نيوهافن ، ١٩٢٢) ، ٩٨ — ٩٩ .